

التقرير العالمي لتمكين التجارة لعام ٢٠١٦

بدأ المنتدى الاقتصادي العالمي بإصدار تقرير تمكين التجارة العالمي مرة كل عامين منذ عام ٢٠٠٨، حيث يغطي التقرير حالياً (١٣٦) دولة، ويقيس مدى تقدم الاقتصادات والسياسات والمؤسسات والخدمات، إضافة إلى مدى سهولة التدفق الحر للسلع عبر الحدود، حيث يتم تقييم أداء الدول في ستة ركائز منها: الولوج إلى الأسواق المحلية والاجنبية، كفاءة وشفافية إدارة الحدود، توافر وجودة البنية التحتية للنقل، توافر وجودة خدمة النقل، توافر واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبيئة التشغيل.

وقد حل الأردن عالمياً في المرتبة (٤٥) للعام ٢٠١٦، أي أنه حافظ على مرتبته في التقرير الصادر عام (٢٠١٤)، أما عربياً، فقد حل في المركز الرابع، حيث إن المركز الأول عربياً كان من نصيب الامارات العربية المتحدة، وتبعها في المركز الثاني البحرين، ومن ثم قطر، وعمان في المركزين الثالث والخامس على التوالي.

كان تصنيف الاردن في التقرير العالمي للتجارة خلال الخمس سنوات الماضية، كالتالي:

| 2016 | 2014 | 2012 | 2010 | 2008 |
|------------------------------|------------------------------|------------------------------|------------------------------|------------------------------|
| (45) من (136) دولة مشاركة | (45) من (138) دولة مشاركة | (42) من (125) دولة مشاركة | (39) من (121) دولة مشاركة | (51) من (118) دولة مشاركة |

ادرج ادناه الركائز الأساسية لتصنيف الأردن في تقرير تمكين التجارة العالمي لعام ٢٠١٦

| النقاط | التصنيف (من ١٣٦ دولة) | الركيزة |
|--------|-----------------------|---|
| 4.9 | 80 | ولوج السوق المحلي |
| 4.9 | 22 | ولوج السوق الأجنبي |
| 5.2 | 42 | كفاءة وشفافية إدارة الحدود |
| 3.6 | 65 | توافر وجودة البنية التحتية للنقل |
| 4.3 | 55 | توافر وجودة خدمة النقل |
| 4.4 | 75 | توافر واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات |
| 4.8 | 36 | بيئة التشغيل |

وبناء على ما ورد في التقرير الاقتصادي لترتيب الأردن في التجارة العالمية لعام ٢٠١٦، ادرج ادناه المشاكل والصعوبات التي تعترض عملية الاستيراد والتصدير إلى ومن الأردن، والتي تتلخص بما يلي:

➤ أبرز المشاكل التي تعترض عملية الاستيراد:

١. الحواجز الجمركية وغير الجمركية (28.8%).
٢. ارتفاع كلفة اجراءات عملية الاستيراد (19.5%).
٣. تكلفة عالية او تأخير جراء النقل الدولي (17.2%).
٤. تكلفة عالية او تأخير جراء النقل المحلي (13.1%).
٥. المتطلبات الفنية المحلية ومعايرها (9.5%).
٦. الفساد عبر الحدود (8.1%).
٧. عدم ملائمة البنى التحتية للاتصالات (2.7%).
٨. الجرائم والسرقاات (1.1%).

➤ أبرز المشاكل التي تعترض عملية التصدير هي:

١. صعوبة استيراد مدخلات انتاج بأسعار منافسة (11.8%).
٢. توفر التمويل التجاري والحصول عليه (11.7%).
٣. تكلفة عالية او تأخير جراء النقل المحلي (10.6%).



غرفة تجارة عمان
Amman Chamber of Commerce

٤. صعوبة تحديد المشتريين والاسواق الواعدة (10.5%).
٥. تكلفة عالية او تأخير جراء النقل الدولي (10.4%).
٦. المتطلبات والمعايير الفنية في الخارج (10.4%).
٧. صعوبة تلبية وتطابق متطلبات المشتريين النوعية والكمية (9.5%).
٨. شروط وقواعد شهادات المنشأ (5.8%).
٩. الحواجز الجمركية بالخارج (5.7%).
١٠. ارتفاع كلفة اجراءات عملية التصدير على الحدود الاجنبية (5.7%).
١١. تقنية وممارسات انتاج غير ملائمة (4.7%).
١٢. فساد على الحدود في الخارج (3.2%).

ان حفاظ الأردن على ترتيبه في مؤشر تمكين التجارة للعام ٢٠١٦ يعتبر انجازا بحد ذاته، بالرغم من الصعوبات والتحديات التي تواجه الأردن بسبب الظروف الاقليمية المحيطة، وعليه فان هذه المرتبة والمعايير الواردة في التقرير تعتبر دعوة للقطاع الخاص للاستفادة ما امكن من الاجراءات الجديدة لتبسيط شروط قواعد المنشأ من أجل زيادة حجم الصادرات للأسواق الأجنبية، والاستفادة من الفرص التصديرية الاخرى الممكنة.